مستقبل الشراكة الأورومغاربية والسناريوهات المحتملة

أ. دربـان أحمـد

جامعة بومرداس

الملخص:

إتسمت العلاقات الأروبية المغاربية على مراحل التاريخ المختلفة، وبالذات مع الدول الأروبية المتوسطية بنوع من الخصوصية والإرتباط، حيث إرتبطت دول المغرب العربي مع دول المجموعة الأروبية بعلاقات جغرافية، ثقافية إقتصادية، وإستراتيجية، تمثلت في الإهتمام المتزايد للدول الأروبية المتوسطية في إقامة علاقات إقتصادية، سياسية، وأمنية مع الدول المغاربية، وهذا في إطار تعزيز وتكثيف عملية الشراكة الإقتصادية والإستراتيجية، وخاصة بعد إعلان برشلونة عام 1995 الذي يقر بتأسيس منطقة التجارة الحرة بحلول 2010 والإندماج الإقليمي بين الدول المغاربية، والسناريوهات المستقبلية الواردة لتجسيد أمن وإستقرار المنطقة الأورومغاربية.

الكلمات المفتاحية: الشراكة الأوروالمغاربية – البحر المتوسط – المغرب العربي – الإستراتيجية – الإرتباط – الإندماج الإقليمي – إعلان برشلونة – السناريوهات الإقتصادية المحتملة – سياسة الجوار الأوروبية – منطقة التجارة الحرة

Summary

Euro- maghrebian relations was characterized throughout the historiy, especially with European Mediterranean countries by some kind of privacy and connection whereas the maghrebian countries are linked to the europan community geocraphically, culturally, economically and strategically, which is represented in the growing interest of the European Mediterranean countries in estabilishing economical, political, and security relations with the maghrebian countries, and all that in the framework of enhacing and intensifying the economical and strategical cooperation, especially afther Barcelona declaration in 1995 which announced the estabilishing of free trade area by 2010, and regional fusion between the maghrebian countries, and future possible scenarios to archieve security and stability in the euro- maghrebian area

مقدمة:

في عالم يتميز بالتغيرات الجذرية المتسارعة سواء من الناحية السياسية، الاقتصادية، الجغرافية بالإضافة إلى التغيير في بعض المفاهيم مع ظهور اتجاه جديد ومحدد نحو عولمة العلاقات الدولية في إطار شامل، ساعد على هذا التحول في النظام العالمي والعلاقات الدولية فمفهوم الأمن مثلا لم يعد مقتصرا على الجانب العسكري بل تعداه إلى أبعد الحدود ولم تعد هناك دولة في أمن مطلق. وقد ترتب على ذلك المفهوم الجديد سعي الدول إلى تنظيم علاقاتها الدولية مع بعضها البعض وذلك بتشكيل مؤسسات ومعاهدات وتكتلات سياسية واقتصادية وعسكرية بغرض التكامل في الرؤية في مختلف المجالات من ناحية ولغرض وجودها في المجتمع الدولي كأطراف فاعلة ومؤثرة في النظام الدولي الجديد في معظم قارات العالم الجديدة، شرقا وغربا شمالا وجنوبا من ناحية أخرى.

ومع إدراك أوروبا الموحدة لهذه الحقيقة، فقد سعت إعادة تقييم وتشكيل سياستها المتوسطية لتتواكب مع التغيرات العالمية الجديدة ولتتماشى مع تجربتها الاندماجية الهادفة إلى إيجاد نوع من التعاون والتنسيق مع دول الجوار المتوسطي لدرء المخاطر ولتفادي التهديدات لأمنها الأوروبي بمعناه الشامل.

وتنطلق هذه الدراسة من مقولة أساسية هي: أن مشروعات التعاون الأوروبي مع دول المغرب العربي عبر تاريخ تنبع من دوافع تتصل في معناها الشامل بما يثار أمام الأمن الأوروبي من تحديات وتهديدات. كما تنبع أيضا من الإطار الدولي ودور أوروبا فيه والتنافس الأمريكي حول هذه المنطقة من العالم. من ناحية أولى، وأن هذه المشروعات والمبادرات التعاونية الجديدة قد تواكبت وتزامنت مع المراحل التي مرت بها التجربة الاندماجية الأوروبية وما قد واجهها من تحديات من ناحية أخرى.

وعلى ضوء هذه المقولة تتبع الدراسة منهجا وصفيا تاريخيا للعلاقات الأوروبية المغاربية وترصد أهم مشروعات ومبادرات المجموعة الأوروبية للتعاون مع دول المغرب العربي. كما تتعرض الدراسة إلى تحليل أهم هذه التهديدات الأمنية والتي حرصت الاتفاقيات الموقعة على إبراز تأثير هذه العوامل الدولية والأوروبية والإقليمية على صياغة وإعادة تقييم هذه المشروعات وإطلاق مبادرات جديدة. تصم الدراسة تساؤلات حول مستقبل العلاقات الأوروبية المغاربية في ظل المستجدات العالمية الراهنة وظهور أشكال جديدة من التهديدات الأمنية.

أولا: الأهمية الإستراتيجية لدول المغرب العربي في السياسة المتوسطية لدول الاتحاد الأوروبي:

جعلت الجغرافيا السياسة منطقة حوض البحر المتوسط منطقة مهمة في حسابات الدول الكبرى في إستراتيجيتها وعلاقاتها الدولية، وقد أدركت أوروبا الموحدة هذه الأهمية فعمدت إلى تحقيق وحدتها السياسية والاقتصادية فيما بين دولها من جهة، وربط علاقاتها مع الدول المتوسطة وبخاصة دول المغرب العربي (تونس– المغرب – الجزائر) لما لها من مكانة في أوليات السياسة الخارجية الأوروبية، ولما تمثله هذه الدول في منظومة النظام الإقليمي كبوابة دخول إلى عمق القارة الأفريقية من جهة أخرى.

أيضا، فقد أدركت دول المغرب العربي مدى أهمية حرص هذه الدول المتوسطية والمنطقة الإستراتيجية التي تنتمي على ربط علاقاتها السياسية والاقتصادية معها. ومن ثم فقد سعت مؤخرا، وبعد سكون دام لفترة طويلة من الزمن مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي، لتشارك في رسم معالم الخريطة السياسية في إطار علاقات التكامل والاعتماد المتبادل.

وحتى نكون منصفين في توضيح هذه العلاقة فلابد أولا من دراسة البعد التاريخي لهذه العلاقة في مرحلة قبل الحرب العالمية الثانية باعتبارها المرحلة التي مهدت للاستعمار الأوروبي لهذه الدول ذلك أن المكانة الجغرافية التي يحتلها حوض البحر المتوسط، بخاصة دول المغرب العربي على الساحة الدولية ضرورة لفهم الأسباب التي تدفع قوى مؤثرة وفاعلة في المنطقة إلى وضع سياسات معينة تهدف إلى السعي الدؤب للاستقرار هذه المنطقة من خلال عقد اتفاقيات مشاركة وتعاون**1**.

لقد جعل التاريخ والجغرافيا وحركة العلاقات الدولية المتسرعة والمتصارعة من حوض البحر الأبيض المتوسط فضاءا مهما في العلاقات السياسية الدولية باختلاف المراحل التاريخية والتي يمكن أن نعرض لها من خلال النقط الآتية**2**:

1- البحر المتوسط ودول المغرب العربي الموقع الجغرافي والتاريخ: البحر الأبيض المتوسط هو بحر داخلي واسع يغطي مساحة إجمالية تقارب ثلاثة ملايين كيلومتر مربع ومقسم إلى عدة أحواض تقع في حدود ثلاثة قارات، هي: أفريقيا، أوروبا، وآسيا وله منفذ على المحيط الأطلنطي عبر مضيق جبل طارق ويتصل بالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس وبالبحر الأسود عبر مضيق الدردنيل وبحر الأدرياتيك والتي تعتبر المنافذ الطبيعية للبحر.

هذا المفهوم الجغرافي للمتوسط جعله فضاءا هاما في الجغرافيا السياسية العالمية من حيث أنه تراث ثقافي مشترك متعدد الهوية إذا أنه لم يشهد وحدة كاملة إلا خلال عهد الإمبراطورية الرومانية حيث كان يسمى قديما باللاتينية Mare Nostrum، وهو يعتبر مهد الإنسانية وأول ملتقي لتبادل الثقافات والأديان والتوحيد، وهو ملهم للإبداع الإنساني على مر عصوره المتعاقبة وصاحب فكرة المدينة الفاضلة ببعدها التاريخي والواقعي في الحاضر [الديمقراطية المثالية] وهو يحتل الخيال الجماعي ولذلك عرف بمركز العالم القديم.

وهو مشتق من كلمتين لاتينيتين هما MEDIUS أي المتوسط وTERRAأي الأرض وبذلك فهو يعرف بالبحر الذي يتوسط الأرض في العالم القديم.

وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أطلقت دول الشمال عليه اسم Méditerranée وهذه التسمية جاءت بعد اكتشاف أوروبا للأهمية الإستراتيجية الكبرى التي احتلها البحر الأبيض المتوسط في الخريطة السياسية العالمية.

ولعل هذه التسمية الجديدة أي المتوسط تظهر وتحدد بوضوح الأهمية الجيوستراتيجية للمكان لا تعني بالمتوسط ذلك البحر التي يتوسط ثلاث قارات [أفريقيا أوروبا آسيا] وإنما تعني الإقليم المتوسط ككل والجزر التي تطل عليه 22 دولة في القارات الثلاثة [أوروبا- أفريقيا- آسيا].

ولقد ذهب الباحث الأمريكي [مورتون كابلان Morton Kaplen إلى القول بأن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقود القادمة على تطور المنطقة المحيطة بالبحر المتوسط في الربع الشمالي منه وأوربا فهي أكبر تركيز للقوى البشرية الظاهرة في العالم. أما الربع الجنوبي الشرقي الغربي فهو يمتلك مصادر واسعة للطاقة.

أما ماكيندر فهو ينظر إلى العالم القديم بوصفة قارة واحدة ذات أقسام صفة متوسطها البحر المتوسط وتضم ثاني مساحة اليابسة ولقد أطلق عليهما الجزيرة العالمية، وعلى ذلك فقد وضع تحليله بأن البحر المتوسط هو المعبر المائي الهام الذي يتوسط الجزيرة العالمية وبالتالي فالمسيطر عليه يحكم العالم من الناحية الأمنية والسياسية والاقتصادية.

والبحر المتوسط من الناحية التاريخية ليس مجرد فضاء جغرافي فهو مفترق طرق حضارية وتاريخية بين اليهودية، والمسيحية والإسلام ويبلغ تعداد سكانه ما يقارب 560 مليون نسمة، ومن المتوقع أن يصل عدد السكان إلى 680 مليون نسمة مع حلول عام 2010، فهو بذلك يمثل مهدا للحضارات القائمة على تعدد الديانات وبالرغم من الانقسامات والأعراق والتوجهات إلا أن الشعوب المتوسطية مدفوعة بالبحث عن التعايش فيما بينها باختلافاتها وتكتلاتها ومصالحها المشتركة والمتضاربة أيضا.

ولقد عرف الكتاب العرب مصطلح المغرب العربي بأنه الإتحاد الأصلي الذي يحدد غروب الشمس، وقصد به أيضا الأقاليم الواقعة غرب مصر والتي تشمل أفريقيا من طرابلس في ليبيا إلى الرباط في المحيط الأطلسي.

والمغرب العربي جغرافيا متصل المفاصل متجانس الخصائص المناخية والسمات الطبيعية متعدد الموارد باختلافها والمنابع الطبيعية متقارب في الملامح البشرية ويتمركز على الضفاف الجنوبية الغربية للبحر الأبيض المتوسط فهو يمتد من الشرق إلى الغرب بين خطي طول 25 درجة شرقا من الحدود المصرية لليابسة إلى 87 درجة غربا والتي تمثل الساحل الأطلسي لموريتانيا.

ويتحدد من الشمال إلى الجنوب بين دائرتي عرض 37 درجة شمالا أي من بنزرت في تونس إلى 78 درجة جنوبا أي إلى حدود الجزائر بمساحة إجمالية قدرها 5997326 كيلو متر مربع ويشمل على دول ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب.

وبالتالي فالمغرب العربي يمثل حوالي 4% من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية 20% من مساحة القارة الأفريقيا و 40% من مساحة العالم العربي**3**.

وتعتبر اللغة العربية هي اللغة الرسمية التي يتكلم بها غالبية السكان بالإضافة إلى بعض اللغات العرفية مثل لغة البربر، الفرنسية، الإيطالية نتيجة الخضوع للفترة الاستعمارية الممتدة فيها.

وما يميز تاريخ المغرب العربي هو التاريخ المشترك في العصور القديمة والحديثة بعد أن مرت أقطاره بالتجارب والتحديات التاريخية وإن اختلفت بعض الأحيان وبالتالي عرفت تأثيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية مشتركة.

يتعايش فيه عرقيا عنصرين أساسين بربري وعربي بالإضافة إلى بعض الأعراق المحدودة: اليهودية، التركية والأسبانية.

2- الأهمية الإستراتيجية لدول المغرب العربي: لقد وضعت الجغرافية المغرب العربي في قلب الإستراتيجية الدولية للدول الكبرى حيث يمثل المغرب العربي جزءا لا يتجزأ من مصلحة الدول الصناعية الكبرى والتي تنصب بالأساس على منطقي المشرق والمغرب العربيين.

فبالمفهوم التجاري نجد أن أكثر من 2500 سفينة تجارية تعبر يوميا البحر المتوسط حاملة ما مقداره بـ 3/1 التجارة النفطية العالمية، وبالمفهوم الاقتصادي تشكل الكتلة البشرية في المغرب العربي- والتي تتعدى الـ 80 مليون نسمة، سوقا مغاربية لتسويق السلع والمنتجات الأوروبية وسوقا لرؤوس الأموال والاستثمارات العالمية، بالإضافة إلى أن كل من الجزائر وليبيا تمدان أوروبا بـ 32% من صادراتها النفطية، كما أن الجزائر وحدها تصدر حوالي 20% من المنتجات الغازية لأوربا، كما أن نسبة احتياطي الغاز في المغرب العربي تقع في الصدارة بين الدول العربية.

إن الأخطار والتهديدات القادمة من جنوب المتوسط جعلت أوروبا تربط الأمن الأوروبي بالمن المتوسطي وهذا أدى إلى تسابق قوى لتكون لها أولوية الإشراف على المن المتوسطي- فالمشاركة الأمنية التي طرحتها الدول الأوروبية الثلاثة (فرنسا، إيطاليا، أسبانيا) على دول جنوب المتوسط فسرتها الولايات المتحدة الأمريكية على أنها شراكة تخدم مصالح القوى الأوروبية الثلاثة بالأساس ويمكن لهذه المشاركة ان تكون مصدر قلق لولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة لذا بادرت الأخيرة بطرح مشروع يهدف إلى إقامة علاقات أمنية بين دول حلف الأطلسي تشرف على إدارته وعلى الدول الغير أعضاء فيه وذلك لإفشال ما ترمي إليه الدول الأوروبية في إعلان برشلونة والذي يعد في المنظور الأمريكي مشروعا أوروبيا متوسطيا في الأساس يستهدف في طياته أهدافا متعددة لاحتواء مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بالأخص في الحوض الجنوبي من المتوسط4.

لذا ركزت الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول المغرب العربي على التعاون الأمني والعسكري وتنظيم مناورات مشتركة ودعمها عسكريا لدولة الجزائر والتنسيق المباشر فيما بينها في مكافحة الإرهاب.

مستقبل العلاقات الأوروبية- المغاربية: يتعرض هذا الجزء إلى استشراف المستقبل بالنسبة للعلاقات الأوروبية المغاربية في ضوء إعلان الإتحاد الأوروبي لسياسة الجوار.

1- سياسة الجوار الأوروبية: (**N.E.P**) **عام 2004**: طرحت المفوضة الأوروبية في مارس عام 2004 مبادرة أسمتها أوروبا الأكثر اتساعا وتغير هذا المسمى ليصبح سياسة "الجوار الأوروبي" بدءا من 1

مارس وحتى يوليه عام 2004 حيث تمت عملية توسيع الاتحاد الأوروبي ليشمل 35 بلدا ولم تشمل هذه العملية بلدان شرقي أوروبا فحسب وإنما شملت أيضا بعض بلدان جنوب المتوسط كمالطا، قبرص لتشكل جزءا من أوروبا الموسعة التي سارعت إلى طرح وسائل سياسية جديدة نتيجة لهذا التوسع.

وقد أشار تقرير اللجنة المنبثقة عن اجتماع المفوضية الأوروبية والذي مجلس الاتحاد الأوروبي وإلى البرلمان الأوروبي بأن هذا الاندماج والتوسع قد جعل الاتحاد يضم 285 مليون مواطن يقطنون بلدانا تمتد على طول الحدود الأرضية، البحرية، روسيا الاتحادية والدول الجديدة المستقلة في شرق أوروبا (NSI) الدول الغربية والمتوسط الجنوبي5.

وتوجهت سياسة الجوار أيضا إلى ليبيا، التي تقم علاقات تعاقدية مع الاتحاد الأوروبي وقد حظيت بصفة مراقب في مسار برشلونة لكونها لم تقبل هذا الإعلان بسبب الخلاف على موقفه ن الصراع العربي– الإسرائيلي وظلت تلعب دور المراقب.

وتنطلق سياسة الجوار خصوصا من مجاورة المتوسط في تحليل نقدي لمسار عملية برشلونة، كما ستضع مفهوم السياسة المتوسطية الشامل موضع نقاش باعتبارها عاجزة عن الإجابة على ديناميكيات تطور الدول. "إن سياسة الجوار ستعطي الحياة من خلال أشكال تقارب مميز لبنية حلقات ذات مركزية الحركة تقترب فيها الدول أو مجموعات دول من المركز الذي يكونه الاتحاد الأوروبي وفق قدرتها الكبرى أو الصغرى وإراداتها السياسية على تنفيذ خطوات ضرورية للاقتراب من الاتحاد الأوروبي"6.

فسياسة الجوار تطرح نفسها كوسيلة لتسريع التنمية الاجتماعية– الاقتصادية لتقليص الفقر في المناطق الحدودية، ولتسهيل التبادل في إطار تعاون عبر الحدود، ولذلك فإنه فصل جديد ينفتح لسياسة الاتحاد الأوروبي غير أن حدوده تحتاج إلى تحديد بصورة أفضل.

تقوم سياسة الجوار على ثلاثة عوامل رئيسية هي: الموقع الجغرافي، تحقيق الرخاء، محاربة الفقر.

وهي عوامل تميز علاقة أوروبا مع جيرانها، هذا القرب الجغرافي لجيران أوروبا تجده ينطوي على فروض ويشير لتحديات، فالاعتماد المتبادل في المنطقة يتطلب إتباع أساليب مشتركة لمواجهة التهديدات كما يجب أن يعمل الاتحاد الأوروبي مع جيرانه في علاج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار.

وكنتيجة لإطلاق الولايات المتحدة مبادرة "منتدى المستقبل" والتي تطرح نفسها بديلا لجميع أشكال التعاون مع جنوب المتوسط، فقد تحركت أوروبا بشكل أسرع وأشمل في "بروكسل"، حيث حرصت دول الاتحاد الأوروبي على تكريس مسار "طوق الأصدقاء" الخاص بسياسة الجوار فجعلته يقع في منزله أكثر من شريك وأقل من عضو في الاتحاد الأوروبي.

فالدول المطلة على جنوب المتوسط سيكون بمقدورها الاستفادة من السوق الداخلية الأوروبية التي قوامها 450 مليون نسمة ويساوي دخل الفرد فيها أضعاف دخل المواطن في الضفة الجنوبية بيد أن المنافسة غير المتكافئة للمنتجات الأوروبية قد جعل منتجات الضفة الجنوبية غير قادرة على الوقوف في وجه قوة هذه المنافسة وهذا ما أدى إلى توقف عدد من الصناعات لعدم قدرتها على المنافسة وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى

تزايد البطالة، ولعل ذلك يفسر الضغوطات المتواصلة للهجرة في اتجاه أوروبا فالفارق التنموي بين ضفتي المتوسط على الرغم من المجهودات المبذولة، قد تفاقم خلال العقود الأخيرة.

وواضح أن الهوة مرشحة للاتساع لتوسيع الاتحاد الأوروبي وفشل خطط التنمية في بلدان المتوسط الجنوبية بالإضافة إلى الالتزامات الأوروبية المالية الجديدة للدول الأعضاء الجدد على حساب دول المتوسط الجنوبية واتساع درجة المنافسة.

والبعض يرى أن توسع الاتحاد الأوروبي يولد فرصا جديدة للتعاون مع الجنوب المتوسط إذا يقدر ما يتوسع الاتحاد الأوروبي وتعزز مقوماته تزداد فرص الاستثمارات، الإنتاج، التشغيل ويتحسن الدخل الفردي مقومات الاستقرار والنمو وفق مفهوم المشاركة الفاعلة7.

ولتحقيق هذه الأهداف لابد من توافر هياكل وإصلاحات تسعى إليها دول جنوب المتوسط تعمل على تهيئة أرضية مناسبة لتدفق استثمارات جديدة وتنمية الموارد البشرية لخطط البنية وتعزيز البنية الأساسية لاقتصاديات دول جنوب المتوسط بما يتلاءم مع سياسة الاتحاد الأوروبي.

2- السيناريوهات المحتملة للعلاقات المستقبلية: في ضوء استعراض تاريخ علاقات التعاون والمشاركة بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة المغرب العربي وفي ظل إطلاق الاتحاد الأوروبي لسياسة الجوار تتساءل الدراسة ما هو مستقبل هذه العلاقات وما هي السيناريوهات المستقبلية؟

يمكن القول أن هناك سيناريوهين للعلاقات الأزل يميل إلى إحداث اندماج حقيقي لمصلحة الطرفين والثاني هو إدماج لمصلحة طرف وتعبئة الأخر.

السيناريو الأول (الاندماج والمشاركة): يتوقف نجاح هذا السيناريو على التعاون والتضامن بين دول المغرب العربي متحدة لتحقيق أهدافها وذلك من خلال تفعيل مشروع الإتحاد المغاربي، يمكن اعتبار أن مشروع "اتحاد المغرب العربي" قد يحقق لأطرافه العديدة من المزايا الإستراتيجية إذا توافرت النوايا مما يمكنهم من مواجهة الظروف الدولية بأسلوب مناسب وفعال زيادة على توافرت النوايا مما يمكنهم من مواجهة الظروف الدولية بأسلوب مناسب وفعال زيادة على أن اتحاد المغرب مؤهل من الناحية الموضوعية لتجاوز المعضلة الاقتصادية التي تعاني منها أقطاره من خلال تهيئة الأجواء مع دول الجوار الجغرافي- خاصة في إطار علاقاته مع الاتحاد الأوروبي، ذلك كله في حالة السعي إلى التكامل الاقتصادي، والمؤسسي لهذه الدول والتضحية بمفهوم السيادة الوطنية والتقدم بخطوات عميقة نحو الاستقرار السياسي، والاجتماعي وتعميم مفهوم المشاركة الجماهيرية وتطور الحريات والديمقراطية لهذه البلدان ومع وضع تصور مستقبلي للشكل المغاربي المنشود نتيجة تماثل الروافد الثقافية المتماثلة وحل النزاعات القطرية المتنوعة وظهور وبروز مفهوم وحدوي وإقليمي**8**.

وفي الحديث عن الاندماج المغاربي فمن الهم التمييز بين مفهومين هما (التعاون، الاندماج) فالغرض من التعاون هو تجسيد روابط التضامن والتعاون بين الوحدات السياسية التي تتمتع بسيادتها الكاملة.

بينما تسعى الوحدات الاندماجية إلى التنسيق بين السياسات القومية من الجانب الوظيفي وعلى المستوى المؤسسي بما يؤدي إلى تنازل الدول الأطراف عن جزء من سيادتها الوطنية لصالح الهياءات الاجتماعية.

وعادة ما يميز المحللون بين الاندماج بصفته حالة "ETAT" وبين الاندماج كمسار "Process".

كما يمكن أن نعرف الاندماج بأنه عبارة عن تشكيل "كل" انطلاقا من أجزاء منفصلة وهذا المفهوم ينطبق على الاندماج الداخلي، القومي.

وينطبق على الاندماج الخارجي، الإقليمي أو الدولي أي "الكل" والذي يتأسس بدمج العناصر أو الوحدات السياسية والوظيفية المستقبلية وذات السيادة.

وهناك صور متعددة لأنماط التكتلات من خلال أنماط وأشكال إقامتها:

- فهناك تكتلات اندماجية تلقائية تشكل عن طريق السوق.
- فهناك تكتلات مؤسساتية العنصرين كالتالي أل إليها الاتحاد الأوروبي في [السوق، المؤسسات] انطلاقا من المصالح الاقتصادية بداية من مجموعة الفحم، الصلب إلى الاتحاد الأوروبي القائم على 27 دولة كما سبق التنويع في عرضنا سابقا".
- أما اتحاد "المغرب العربي" فهو تكتل مؤسساتي تشكل بموجب معاهدة سياسية" إعلان مراكش.
- ومن خلال عقد مقارنة بسيطة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد المغاربي نجد أن التجربة الاندماجية الأوروبية نجحت إلى حد بعيد بالمقارنة بتجربة المغرب العربي.

وقد أكدت التجارب أن العاملين الاقتصادي والسياسي يعدا جانبا أساسيا لأي اندماج دولي فأغلب التجارب الاندماجية للدول الكبرى تحدث تحت تأثير الضرورية الاقتصادية والسياسية ولها صلة وطيدة بتطور رأس المال وحرية الحركة فيه بالإضافة إلى مفهوم الليبرالية الاقتصادية، وهذا ما يفتقده مشروع الاتحاد المغرب.

ومن المنظور المستقبلي لتطور العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمتوسطي في مجال إقامة مناطق للتبادل الحر فإن هذا الاحتكاك سيولد تحديات اقتصادية وسياسية للدول المغاربية وقد يزيد من حدة الصعوبات والمشاكل التي تعترض البنية المغاربية، والوضع القائم يفرض على الدول المغاربية تعجيل إنشاء منطقة للتبادل الحر من أجل الاستعداد للمواجهة الأوروبية.

ويري بعض المحللون أنه من الضروري تجاوز التباطؤ والإخفاق اللذين حالا حتى الآن دون تحقيق منطقة تبادل حر وتبادل جمركي على المستوى المغاربي حتى تتمكن أقطار الاتحاد من تنظيم نفسها داخل منطقة التبادل الحر الأورو–مغاربية**3**.

ويبرز هنا أربعة عناصر موضوعية تبين الفرص الدافعة والمحفزة لهذا التبادل التجاري.

أ– ضعف المبادلات بين الدول المغاربية: إن حجم المبادلات بين الأقطار المغاربية يدل على أن إحداث منطقة تبادل حر إقليمية لا يمكن أن يؤدي إلى اختلال أي اقتصاد قطري في المنطقة ما دام مستوى المبادلات البينية لا يتجاوز حد أدنى، لذا فمن المؤكد أن المفعول الإيجابي لحرية التبادل الإقليمي على تنمية الاقتصادية المغاربية يفوق بكثير مفعوله السلبي.

ب– أهمية المبادلات البينية: إن أهمية التجارة الغير منظمة بين الدول المغاربية تدل على وجود إمكانيات تبادل إقليمي حقيقي، أصبح م اللازم توظيفها لصالح التجارة الإقليمية المنظمة. ذلك أن ممارسة التجارة البينية تندرج ضمن منطقة "تبدل حر غير منظمة أو غير رسمية" وهي دليل على وجود علاقات تضامن مصلحيه في أغلب الأحيان بين سكان المناطق الحدودية خاصة كمنتجين أو مستهلكين".

ج– إمكانية فرص التكامل: إذا كان المؤكد أن الأنظمة المغاربية متشابهة بعضها ببعض فإنها متكاملة لحد ما، ومن ثم فيمكن تحديد مواضع التكامل في ثلاثة قطاعات من أجل العمل على توظيفها وهي:

- قطاع الطاقة.– القطاع الزراعي.–القطاعات الصناعية والخدمية.

د– التقارب بين الأدوات السياسية والاقتصادية: يقع على عاتق دول المغرب العربي إن هي أرادت إحداث منطقة تبادل حر مع الاتحاد الأوروبي أن تعمل على تحرير التجارة الخارجية وتقليص الحماية الجمركية وإصلاح وتنظيم الأنظمة الضريبية والتعريفات والدمغات وتنازل هذه الدول عن التدخل في بعض القطاعات وتحرير التجارة والمبادلات بين الأقطار المغاربية كل ذلك سولف يؤدي إلى إحداث الاندماج والتكامل.

وأيضا ينبغي للسياسات المغاربية أن تكون نابعة من صميم المجتمعات المغاربية ومكوناتها الثقافية مع القدرة على تطوير المفاهيم والمرونة في معالجة الجمود والمشكلات والبيروقراطية لإمكانية مواجهة التحديات المتلاحقة في التطور العالمي والمحيط الإقليمي، ولابد من توافر نيات جامعة من حيث المعطيات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني إذا أرادت دول اتحاد المغرب العربي تحقيق الاندماج والتكامل في علاقاته مع دول الاتحاد الأوروبي والنظام العالمي الجديد.

السيناريو الثاني (الإدماج والتبعية): إذا كانت المشاركة الأورو– متوسطة، وبصفة خاصة المغاربية، قد قامت بهدف تنمية حوض المتوسط على دعم التحول الاقتصادي المترافق مع إنشاء مناطق للتبادل الحر بين الدول الموقعة على اتفاقيات المشاركة مع الاتحاد الأوروبي والمساعدة على تحقيق التنمية الشاملة وتنمية المجتمعات المدنية، فإن معظم هذه الأهداف لم تتحقق وذلك لعدم وجود المؤسسات المنوط بها القيام على تحقيق مثل هذه الأهداف، فنجد رئيس المفوضية الأوروبية "رومانو برودي" يصرح بأن دول الدول المتوسطية وخاصة المغاربية يشاطرون الاتحاد الأوروبي في كل شيء ما عدا المؤسسات، وهذا التصريح إنما يهدف إلى جذب الدول إلى علاقة أوثق مع الاتحاد الأوروبي وفقا لأهداف الإستراتيجية الأمنية الأوروبية.

أما أمين اتحاد المغرب العربي السيد "حبيب بو لعراش" فيشير إلى هذا الإخفاق في إيجاد المؤسسات القادرة على إحداث الاندماج بقوله أن عملية برشلونة لم تتراوح مكانها فحسب بل تعد قادرة على الدفاع عن مبرر وجودها.

ويعتبر هذا التصريح معبرا عن تصور الدول المغاربية فهو يرى أن الدول المغاربية سعت إلى استيفاء شروط الاتحاد الأوروبي وتحقيق أهدافها من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها إلى جانب والانضمام لمنظمة التجارة العالمية دون السعي إلى تعظيم مؤسساتها السياسية والأهلية.

أما وزير المالية الفرنسي " دومنيك شتراوس" فقال أن الأمر لا يتعلق بمشروع المشاركة بل أيضا بوجود أوروبا مشيرا إلى أن الاتحاد الأوروبي نفسه متعثر.

ومن منظور آخر فإن الهوة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية بين دول الاتحاد الأوروبي والبلدان المغاربية ليست من الأمر السهل تجاوزه على الأقل خلال المستقبل المتطور**9**.

كما أن التفاوت في الدخل والأجور بين المنطقتين كبير للغاية، فحسب معلومات البنك الدولي كان متوسط دخل الفرد عام 1994 في المتوسط 10 مرات أدنى من الدخل في الاتحاد الأوروبي الذي تميز في العام نفسه بإنتاج داخلي صاف (PIL) 17 مرة أكبر من إنتاج بلدان (PIM).

كذلك ترتبط العلاقات التفضيلية بين المغرب العربي وأوروبا بعوامل مختلفة يبرز من ضمنها الفرق الديموغرافي والروابط التاريخية والاستعمارية والتعلق بالسوق الأوروبية.

ولقد إنتهت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1-كون المشروع أوروبيا فهو يعكس رؤية الجانب الأوروبي في علاقاته مع الدول المغاربية ليس كمجموعة واحدة وطرف إقليمي واحد ولكن على مستوى كل دولة على حدة والاستفادة من ظروف تباين العلاقات بين الدول المغاربية فيمابينها.

2- إن الاتفاقيات التي توقع من الاتحاد الأوروبي مع الدول المغاربية تتميز بعدم التوازن من خلال تعريف مفهوم المشاركة باعتبار أم مبدأ المشاركة يعتمد أساسا على وجود طرفين متوازيين أو متقاربين من حيث القوة [السياسية- الاقتصادية- الاجتماعية.

3- إن اتفاقيات المشاركة الأورو- مغاربية اتسمت بطابع الشمولية من حيث التعرض للمسائل السياسية، خصت الدواعي الأمنية باهتمام كبير، والجوانب الاقتصادية والمالية إضافة إلى القضايا الاجتماعية والثقافية والإنسانية، إلا أنها في نهاية الأمر تميل إلى كونها اتفاقات تجارية بتناولها مجال التعاون الاقتصادي والمالي والتجاري بالتفصيل الدقيق من خلال تحديد آليات للتعاون الاقتصادي والسعي لإنشاء منطقة التجارة الحرة الأورو متوسطية بحلول 2010 ما يترتب عليه في جانب الدول المغاربية من ضرورة تبني سياسات لإصلاح هياكلها الاقتصادية وتحديد أنواع المنتجات التي سيتم تداولها في منطقة التجارة الحرة وهي إجراءات خارجية عن سيادة الدولة لمقراتها الاقتصادية لخلق نشاطات ذات طابع إنتاجي صناعي وزراعي والثروة

السمكية مما يؤدي إلى أزمة هيكلية اقتصادية تؤثر في اتجاه إتباع سياسات تحرير الاقتصاد وتخلي الدولة عن بعض وظائفها الاقتصادية مما قد يؤثر على نظامها الاقتصادي وتوازنها الاجتماعي.

4- الطابع الشمولي لاتفاقيات المشاركة بين الأطراف الأوروبية والمغاربية تؤكد على مفهوم الأمن الشامل للبحر المتوسط وما تعنيه من فهم الطرفين الإقليمين بوجود وعي مشترك وإدراك مزدوج بوجود مخاطر تهدد امن المنطقة وبالتالي عدم قابلية مفهوم الأمن للتجزئة فهناك علاقة تكامل بين الأمن الأوروبي وألمن في جنوب المتوسط ولذلك فإن استقرار منطقة المغرب العربي مهم جدا لاستقرار أوروبا مما يستدعي وضع إستراتيجية متكاملة لمواجهة مصادر التهديد التي حددتها الأطراف والمتمثلة في عدم الاستقرار في الجنوب كظاهرة الإرهاب، ظاهرة الهجرة وملف المخدرات.

5- إن الاتحاد الأوروبي وهو يضع قواعد اللعبة من منظور إن الدول المغاربية تمثل منطقة مصدرة للمخاطر التي تهدد الأمن الأوروبي بمفهومه الواسع، فالحدود الآمنة للاتحاد الأوروبي فقط وعلى ذلك فإن أي سياسات لاحتواء مصادر التهديد والمخاطر يجب أن تكون وفقا للرؤية الأوروبية الواقعية، العلمية لأنه ينظر إلى البلدان المغاربية نظرة سلبية باعتبارها مصدر للهجرة، الإرهاب والتطرف والعنف مما يخلق مشاكل أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية متعددة.

6- إن اهتمام دول الاتحاد الأوروبي بدول المغرب العربي قديم قدم التاريخ، ويكفي أن نشير إلى الماضي الاستعماري للقوة الأوروبية التقليدية في المنطقة، وقد زاد اهتمام أوروبا بالمنطقة بصفة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، في إطار سعي أوروبا الموحدة نحو احتلال مكانة ونفوذ على مستوى الساحة الدولية، وأن تكون طرفا فاعلا ومؤثرا في العلاقات السياسية الدولية، سواء كان المشروع الأوروبي في منطقة المغرب العربي من منطلق مزاحمة أمريكا، أو التصدي للنفوذ الأمريكي المتزايد في المنطقة، أو من أجل تكريس نمط خاص من العلاقات الأورو-مغاربية، فإن الأكيد أن هذا الاهتمام ينبع من الأهمية الجيو-إستراتيجية لمنطقة المغرب العربي في الاستراتيجيات الدولية، وعلى الأخص بالنسبة للحسابات الإستراتيجية الأوروبية، بحكم الإرث التاريخي والتقارب الجغرافي والتواصل الحضاري الدائم بين المغرب العربي وأوروبا، وهذا ما يؤكد المقولة التي بنينا عليها دراستنا، فمنطقة المغرب العربي تعتبر رقما مهما في المعادلة الإستراتيجية الأوروبية، ولا يمكن لأوروبا أن تختزل هذا الرقم نظرا للارتباطات الوظيفية بين المنطقتين، سواء على المستويات السياسية، الاقتصادية وحتى الحضارية.

7- أننا نستطيع أن نرجح السيناريو الثاني لمستقبل العلاقات الأورو- مغاربية، وهو إدماج منطقة المغرب العربي ضمن المنظومة الأمنية، القيمية والاقتصادية الأوروبية، لأن تحقيق السيناريو الأول، أي اندماج المغرب العربي اندماجا تاما وتشكيل قطب مغاربي يتوقف بدرجة كبيرة على وجود إرادة سياسية فعلية في تطوير العلاقات البينية المغاربية، وبالدرجة الأولى خلق علاقات اقتصادية قوية بين النظم الاقتصادية المغاربية في إطار إنشاء منقطة تجارة حرة بين الدول المغاربية والتي تمثل الخطوة الأولى نحو بناء وحدة اقتصادية وسياسية مغاربية بإمكانها التكيف مع المتغيرات الدولية الراهنة والمستقبلية، واكتساب دور مؤثر وفعال في السياسة الدولية التي يحكمها اليوم منطق التكتلات القائمة على المصالح المشترك10.

الخاتمة:

بعد التعرض لمختلف الجوانب التي تميز العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية الثلاث "الجزائر، تونس، والمغرب"، يمكن أن نستخلص أن العلاقات الأورو-المغاربية لم تكن وليدة مؤتمر برشلونة عام 1990 واتفاقيات المشاركة الجديدة، وإنما تعود تاريخيا على فترة ما بعد استقلال الدول المغاربية الثلاث وارتباطها باتفاقيات تجارية- بالدرجة الأولى- مع دول أوروبا، وما الاتفاقيات الجديدة سوى استمرار لسياسة قديمة متجددة تم تطويرها تماشيا مع المعطيات والمتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة عبر مراحل، كما أن تداعيات هذه العلاقات غير المنفصمة عبر التاريخ، تطرح عدة تراكمات وتساؤلات- شرعية ومشروعة حول طبيعتها، سواء كانت السياسة أو الاقتصادية ذات الصلة بالحاضر والمستقبل.

التهميش:

1- وفاء سعد الشربيني (محرر) الإتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2005، ص،ص: 21-44.

2- Khader, Bichara, le grand Maghreb et 1 Europe : Enjeux et Perspectives, 2 édition, CERMAC, Publisud, Quorum, 1995. P: 27

3- فتح الله ولعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية، بيروت، دار الحداثة 1986، ص:99-103.

4- فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية، نشر الدار البيضاء، الطبعة الأولى، دار تويفال للنشر 1997، ص: 171.

5- Perré Nicora, Bassin méditerranéen : Lazone de libre échange 2010, L'OMC pole de référence, l'Europe pole d'attraction dans le partenariat euro méditerranéen, le processus de Barcelone : nouvelles perspectives, Bructives, Bruylants, 2003. P: 17

6- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، الشراكة الوروبية المتوسطية: ترتيبات ما بعد برشلونة، معهد الإنماء العربي، لبنان، 2002، ص:16

7- عمرو الشوبكي: الاتحاد الأوروبي بين قراءتين للإرهاب أو الجدل بين الأحكام الثقافية والرؤية السياسية الاجتماعية في وفاء سعد الشربيني (محرر)، الاتحاد الأوروبي و الوضع الجديد في الوطن العربي 1991-2003، ص ص: 231-271.

8-مصطفى كامل السيد، "الشراكة المتوسطية والتحول عن النظم السلطوية في الوطن العربي" في الندوة المصرية الفرنسية السابعة بعنوان المشاركة المصرية الأوروبية، 2-7 يناير 1997، مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة.

9- Gana-Oueslati, Emma(Impacts de l'accord d'association, Tunisie union Européenne…..10 ans après) in Naglaa El Ehwany (ed) Regional Intégration and Reforms : Européen and Experiences. Center for Européen Studies (CEUS) Faculty of Economics and Political Sciences, Cairo University, Cairo, 2004, pp135-156.

10-نادية محمود مصطفى، المشروع المتوسطي: الأبعاد السياسية في: نادية محمود مصطفى مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد من المنطقة، مركز البحوث و الدراسات السياسية، كلية الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ص417-467.